

وقد عرّفهم قالت الكوفيون هما ركعتان كتاب السواقل عملاً بظاهر  
حديث جابر بن سمرة وأب بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
ركعتين في حجة البجور حديث عائشة بن رواية عروة وعمره  
وقد عرّف جابر وابن عباس وابن عمر وابن العاصي أنها ركعتان  
في كل ركعة ركعتان وسيدنا قال ابن عبد البر وهذا أصح  
في هذا الباب قالت ومافي الروايات المتخالفة معللة ضعيفة  
وعلوا حديث بن سمرة بأنه مطلق وهذه الأحاديث تبين المراد  
به وذكر مسلم في رواية عن عائشة وعن ابن عباس وعن جابر بن  
عمر في كل ركعة ثلاث ركعات ومن رواية ابن عباس وعلي بن  
عمر في كل ركعة أربع ركعات قال المحفاظ الروايات الأولى أصح  
وروايتها أصبغ وأحفظ وفي رواية لأبي داود من رواية  
ابن كعب ركعتين في كل ركعة خمس ركعات وقد قال بكل نفع  
بعض الصحابة وقال جماعة من أصحابنا الفقهاء المحدثين وجماعة  
من غيرهم هذا الاختلاف في الروايات بحسب اختلاف حال الكسوف  
ففي بعض الأوقات تأخر انجلاء الكسوف فزاد عدد الركوع ورفع  
بعضه السرعة بالانجلاء فأقصر وفي بعضه فوسط بين الإسراع  
والتأخير فتوسط في عدده واعترض الأهلون على هذا بأن تأخر  
الانجلاء لا يعلى في أول الحال ولا في الركعة الأولى وقد انفقت  
الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء وهذا يدل على أنه  
مقصود في نفسه متوي من أول الحال وقال جماعة من العلماء  
منهم اسحق وابن جرير وابن المنذر جرت صلاة الكسوف في  
أوقات واختلاف صفاتها محمول على بيان جواز جميع ذلك  
فنجوز صلاة بها على كل واحد من الأنواع الثلاثة وهذه الأقوي  
والله أعلم واتفق العلماء على أنه يقصر الصلوات في القيام الأول من  
كل ركعة واختلفوا في القيام الثاني فذهبنا ومذهب مالك

رحمته وجهود أصحابه أنه لا يصير الصلاة لا يصيراتها فيه وقال  
يحيى بن مسلمة من المالكية لا يقصر الفاتحة في القيام الثاني ليقفوا  
على أن القيام الثاني والركوع الثاني من الركعة الأولى أقصر من  
القيام الأول منها من الثانية واختلفوا في القيام الأول  
والركوع الأول من الثانية هل هما أقصر من القيام الثاني  
والركوع الثاني من الركعة الأولى ويكون هذا معنى قوله في  
المحدث وهو دون القيام الأول ودون الركوع الأول لم يجزوا  
سواء يكون قوله دون القيام والركوع الأول أي أول قيام وأول  
ركوع وانفقوا على استحباب طالة القراءة والركوع فيها كما جازت  
الأحاديث ولو أقصر على الفاتحة في كل قيام وقار ي طابنته في كل  
ركوع صحّت صلاة وفاتته الفضيلة واختلفوا في استحباب طالة  
السيود فقال جمهور أصحابنا لا يطول به بل يقصر على قدره في  
سائر الصلوات وقال المحققون منهم يستحب طالته نحو  
الركوع الذي قبله وهذا هو المصوب للشافعي في البويطي وهو  
الصحيح للأحاديث الصحيحة الصريحة في ذلك ويقول في كل رفع  
من ركوع يسمع الله لمن حمده ثم يقول عقبه زياد الحمد والابح  
استحباب التقويد في ابتد الفاتحة في كل قيام وقيل يقصر عليه في  
القيام الأول واختلف العلماء في المخطبة لصلاة الكسوف فقال  
الشافعي واسحق وابن جرير وفقها أصحاب الحديث يستحب بعد  
خطبتان وقالت مالك وأبو حنيفة لا يستحب ذلك ودليل  
الشافعي الأحاديث الصحيحة في الصحيحين وغيرهما أن النبي  
صلى الله عليه وسلم خطب بعد صلاة الكسوف قوله فأطال القيام  
حيناً وأطال الركوع حيناً ثم سجد ثم قام فأطال القيام هذا ما يجمع  
به من يقول لا يطول السجود وختمه الاخر من الأحاديث المصرحة  
بسطوله وتحيل هذا المطلق عليها وقوله جداً كبراً يجمع وهو منقول